تطوير نموذج عملي لتحقيق مساهمة منظمات الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال

د. حسين السيد حسين محمد

مدرس المالية العامة والتشريعات الاقتصادية والضريبية

كلية الحقوق- جامعة القاهرة

(ISSN: 2537 - 0758)

تطوير نموذج عملي لتحقيق مساهمة منظمات الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال

د. حسين السيد حسين محمد

الملخص:

تلعب صناعة ريادة الأعمال دوراً حيوياً في اقتصاديات العديد من دول العالم باعتبارها من أبرز محركات النمو الاقتصادي في تلك الدول. كما تساهم منشآت الأعمال– وخاصة الكبرى منها– من خلال تبنيها لأهداف المسؤولية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق إتاحة فرص عمل لأفراد المجتمع وزيادة العوائد على رؤوس الأموال المستثمرة، وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وتزداد أهمية منشآت الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عندما تتبنى استراتيجيات واضحة ومحددة موجهة نحو دعم صناعة ريادة الأعمال باعتبارها من أسرع الوسائل المساهمة بشكل فاعل في تحقيق ذلك.

يأتي هذا البحث كمحاولة من الباحث لفتح آفاق جديدة لمنشآت الأعمال لكي تساهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال القاء الضوء على مفهوم ريادة الأعمال والتعريف برواد الأعمال ووظائفهم وخصائصهم ودوافعهم، ودور منشآت الاعمال في احتضان رواد الأعمال والمساهمة في تنمية وازدهار صناعة ريادة الأعمال.

يهدف الباحث من خلال توظيف المنهج الوصفي التحليلي إلى بناء نموذج عملي يوضح الأطراف ذات العلاقة، ويشتمل على عدد من السيناريوهات المختلفة التي يمكن لمنشآت الأعمال الكبرى أن بإمكانها أن تتبنى جميع هذه السيناريوهات أو بعضها لكي تحقق أهدافها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال دعم صناعة ريادة الأعمال، وبذلك تتحقق المنافع لجميع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك أفراد المجتمع ورواد الأعمال والأجهزة الحكومية التشريعية والرقابية ومنشآت الأعمال ذاتها.

Abstract:

A proposed Model to Enhance The contribution of Large Business Enterprises in Entrepreneurship Industry Development

Entrepreneurial industry plays a vital role as one of the leading engines of economic growth in the economies of many countries of the world. By adopting their social responsibility objectives, large business enterprises can contribute to the advancement of economic and social development through creating employment opportunities for community members, increasing returns on invested capital, and improving economic and social well-being. The importance of business enterprises in achieving sustainable economic and social development increases when business enterprises adopt effectively clear and specific strategies geared to support entrepreneurship.

This research comes as an attempt to open new horizons for business enterprises to contribute effectively to achieving sustainable social and economic development, through highlighting the concept of entrepreneurship and identifying entrepreneurs, their functions, characteristics and motives; and emphasizing the role of business enterprises as incubator and embracer of entrepreneurs. By doing this, business enterprises contribute to the development and prosperity of the entrepreneurship industry which leads to economic and social well-being.

By employing a descriptive analytical research methodology, the researchers aim to build a practical model which illustrates the relevant parties, and includes a number of different scenarios that could enable large business to achieve their social responsibility objectives through supporting entrepreneurship industry. When they do so, business enterprises will be able to realize benefits for all related parties, including community members, entrepreneurs, state legislative and regulatory bodies, and businesses enterprises themselves.

(ISSN: 2537 - 0758)

المقدمة:

اتخذ مفهوم "رائد الأعمال" معاني كثيرة ومتعددة، دلت عليها جميع الترجمات لمصطلح "entrepreneur" في القواميس والأدبيات الإدارية والتي من ضمنها على سبيل المثال المعاني التالية "العصامي– المبادر– رائد الأعمال– الملتزم– المنظم– المقاول– المخاطر– الطموح– المخطط– صائد الفرص– المبدع الإنتاجي"[١] وكلها معاني تختلف حسب الوجهة التي ننظر بها إلى رائد الأعمال، غير أن التسمية المناسبة من وجهة نظر البعض تستخدم تعبير (المستثمر الصغير) للدلالة عن كل من يرغب في بدء مشروع خاص أو يمتلك مشروعاً بالفعل ويريد أن يديره بصورة صحيحة، فالشخص تبعاً لهذه التسمية يستثمر في ثلاثة أشياء هى المال والجهد والوقت.

ومما لا شك فيه أن المجتمعات الأوربية والأمريكية بدأت النظر إلى مفهوم ريادة الأعمال علي أنه طوق النجاة بالنسبة لها في السنوات القادمة حيث ترى أنها ستتحول إلى أمة من العجائز في ظل انخفاض أعداد المواليد، وتطور أنظمة الرعاية الصحية لديهم وهذا بدوره سوف يؤدي إلي انخفاض نسبة الشباب في المجتمعات الغربية لديهم بحلول عام ٢٠٤٠، لذلك فقد اختاروا حلاً لتلك المشكلة هو التجهيز والتحفيز لريادة الأعمال والمتمثل في تيسير استقدام رواد أعمال شباب من دول العالم النامي لإنقاذ الأمة الأوربية والأمريكية من حالة الشيخوخة الحتمية التي سوف تصل إليها خلال عقود قليلة قادمة[٢].

ومن هذا المنطلق يمكن أن نعتبر رائد الأعمال هو الذي يقوم بإعمار الأرض ويحدث التغيير الإيجابي في أي مجتمع، فالشباب– على وجه الخصوص إذا حسن إعدادهم وتوجيههم والاستفادة منهم سوف يمثلون الطاقة الهائلة والقوم المحركة التي يمكنها أن تنهض بالأمم.

(مميزات رائد الأعمال): يمكن القول بأن كل من يطلق عليم مصطلح "رواد الأعمال" يشتركون بمجموعة من المزايا أو السمات التي تساهم في نجاحهم والتي تتمثل

(١) د. نبيل محمد شلبي "ريادة الأعمال– حلمك الكبير في مشروعك الصغير" صادر عن مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، مجلة الأهرام للكمبيوتر والأنترنت والاتصالات، ٢٠١٣، ص ٨.

(٢) المرجع السابق ص ٩.

فيما يلي:

- المساهمة في خلق أسواق جديدة.
- تقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المبتكرة.
- المساهمة في زيادة الدخل وزيادة النمو الاقتصادي في المجتمع.
- المساهمة في تحسين الوضع المالي الحالي لهم ولأفراد شركاتهم أو عمالهم.
- خلق فرص التوظيف الذاتي، حيث يوفر المشروع الريادي المزيد من فرص العمل للقوى العاملة.
- المساهمة في توظيف الآخرين في وظائف غالباً ما تكون أفضل لهم مما يمارسونه سابقاً من الوظائف.
- المساهمة في تطوير المزيد من الصناعات، وخاصة في المناطق الريفية، وذلك من خلال اتخاذ فرص تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية كاملة للاستهلاك أو التصدير.
- المساهمة في تقليص الاعتماد على مصدر وحيد قطاع الاقتصاد، كما هي الحالة في الاقتصاد السعودي الذي يعتمد على النفط بدرجة عالية.
- المساهمة في تقليل هجرة المواهب إلى الخارج، وذلك من خلال توفير مناخ محلي مناسب لريادة الأعمال.

ولنا أن نتساءل هل توجد خصائص مشتركة بين رجال الأعمال المشاهير الذين يملؤون السمع والبصر وهم في الأصل كانوا رواداً للأعمال في بلادهم، (في السعودية على سبيل المثال الشيخ صالح الراجحي، وسليمان العليان ومحمد عبد اللطيف جميل– رحمهم الله–، في مصر الأستاذ محمود العربي، ونجيب ساويرس، وفي الكويت الشيخ ناصر الخرافي– رحمه الله–، وفي الإمارات الشيخ عبد الله الشعالي، وفي لبنان الرئيس رفيق الحريري) وغيرهم كثير. وعلى مستوي العالم الخارجي يمثل بيل جيتس مثالاً ناجحاً لرائداً الأعمال المتميز. في حقيقة الأمر يمكننا أن نقول أنه توجد سمات وخصائص مشتركة بين أولئك وهؤلاء، حيث أن المستثمر الناجح لابد أن تتوافر فيه عدد من السمات والخصائص على الرغم من اختلاف البيئات والظروف والأزمنة، ولذا فإن رائد الأعمال يجب أن يتحلى بعدد من الخصائص التي تشتمل على القيادة، المبادرة،

(ISSN: 2537 - 0758)

الإبداع، تقبل المخاطرة والمغامرة، الحسم، والحزم، الثقة بالنفس، الإحساس بقيمة الوقت وترتيب الأولويات، الإدراك التام لطبيعة وأبعاد النشاط الذي يمارسه، وضوح الرؤية، الطموح، الاستقلال والقدرة علي تحمل المسؤولية، امتلاك طاقات إبداعية خارجة عن المألوف لقبول التحدي، الإنجاز".

١- منهجية البحث:

المشكلة:

يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

"كيف يمكن لمنظمات الأعمال أن تساهم في صناعة وتطوير ريادة الأعمال، وماهي النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك؟

سيعتمد الباحث على توظيف المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى نموذج مقترح لبناء شراكة استراتيجية ناجحة بين القطاعات المختلفة لتبني وتطوير صناعة ريادة الأعمال،والنموذج المقترح يقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بالمشكلة المحددة.

٢- الأهداف:

- تأطير مفهوم ومعنى ريادة الأعمال.
- التركيز على الدور الاقتصادي لمنظمات الأعمال باعتبارها داعم رئيسي لاحتضان وتبني ريادة الأعمال.
- إظهار دور منظمات الأعمال في إرساء مبادئ المسئولية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع رواد الأعمال على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- الأهمية:

تتجلي أهمية البحث من خلال اقتراح نموذج عملي لزيادة مساهمة منظمات الأعمال في تبني وتطوير صناعة ريادة الأعمال.

٤- الفرضية:

"يمكن أن تساهم بعض السياسات والإجراءات العملية التي تتبناها منظمات الأعمال في تعزيز وتطوير صناعة ريادة الأعمال".

٥- المحتويات:

- **المبحث الأول:** مضمون ومفهوم ريادة الأعمال ومنظمات الأعمال.
- **المبحث الثاني:** التصور المقترح للنموذج العملي لمساهمة منظمات الأعمال في تبني وتطوير صناعة ريادة الأعمال.
- الخاتمة.
- التوصيات.

المبحث الأول

"مضمون ومفهوم ريادة الأعمال ومنظمات الأعمال"

أولاً: المفهوم التاريخي لريادة الأعمال:

يرجع مفهوم ريادة الأعمال للاقتصادي الفرنسي "كانتيلون Cantillon" حيث عرف الريادة بأنها "التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة والاتجاه، وذلك مع تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة مطلوبة في السوق".

أما عن أهم الإسهامات في وضع تعريف واسع لمفهوم ريادة الأعمال فقد كانت للخبيرين الاقتصاديين "جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter" و"فرانك نايت Frank Knight" حيث تم تعريف الريادة بأنها "عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية".

كما أن الاتحاد الأوربي عَرف ريادة الأعمال عام ٢٠٠٣م بأنها "الأفكار والطرق التي تمكّن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار أو الإبداع والفاعلية في تسيير وإدارة الأنشطة والأعمال وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة".

وقد أخذ مفهوم ريادة الأعمال تعريفات عدة منها على سبيل المثال:

التعريف الذي وضعه (Dolling) عام ١٩٩٥م، حيث عَرف ريادة الأعمال(Entrepreneurship) "بأنها عملية خلق منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد"[٣] أو الاستفادة من فرص جديدة عامة[٤].

---

(3) http://home.hio.no/~araki/arabase/ibn/oldkh/araki_ibn_terminology.pdf

(4) Haidar, J.I., 2012. "Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth," Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), pages 285–307, September

(ISSN: 2537 - 0758)

وكذلك التعريف الذي وضعه Busenitz وBarney في عام ١٩٩٧م، والذي ينص علي أن ريادة الأعمال تتمثل في أنها "عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري"، مع التركيز على أن تكون المحصلة النهائية لهذا الجهد إما زيادة في الدخل أو استقلالية أعلى، بالإضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول(٥).

أما الأستاذ الدكتور/ أحمد الشميمري وآخرون فقد عرفوا ريادة الأعمال بأنها " إنشاء عمل جديد يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة"(٦).

وحين الحديث عن ريادة الأعمال "Entrepreneurship" نجد أن ذلك المصطلح ارتبط بمفهوم الريادي "entrepreneur" منذ القرن الثامن عشر والذي تعود جذوره إلي الاقتصاد الفرنسي، حيث يقصد بالكلمة الفرنسية "entrepreneur" ذلك الفرد الذي يتولى مشروع أو نشاط مهم(٧). ورائد الأعمال بهذه الكيفية هو ذلك الفرد الذي ينظم ويدير ويتحمل مخاطر الأعمال أو المشروع، أما الريادة في من وجهه نظر (Robert Hisrich) فهي عملية تكوين شيء ما مختلف ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت والجهد الضروري، بافتراض مخاطر مالية وسيكولوجية واجتماعية مصاحبة، وجني العوائد المالية الناتجة، إضافة إلى الرضا الفردي. ومن هنا يمكن القول بأن الريادة هي "عملية خلق القيمة عن طريق استثمار الفرصة من خلال موارد متفردة"(٨).

---

(5) Busenitz, L. and Barney, J. (1997) "Differences between entrepreneurs and managers in large organizations", Journal of Business Venturing, vol 12, 1997.

(٦) د. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون "ريادة الأعمال" الرياض. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص ٢٣-٢٤.

(٧) د. إيثار عبد الهادي الفيحان وآخرون "دور المنظمات الريادية في تحقيق المسئولية الاجتماعية" مداخلات الملتقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نوفمبر ٢٠١١، ص٣.

(8) Jose Dornelas, Sergio Postigo, Dante Martineli, Dwbbie Setuai, "Corporate Entrepreneurship: The case of Brazil &Argentina", www.icesi.edu.co/ciela/anteriores/papers/emcor/2.pdf,2003, p2.

- Manuel Eduardo, "e– Entrepreneurship", Munich personal RePEe Archive, 2009", p3.

وبهذا يتكون مفهوم الريادة (Entrepreneurship) من ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل:

- **الابتكارية (Innovativeness):** وتتمثل بابتكار حلول إبداعية غير مألوفة لحل المشكلات وتلبية الحاجات والتي تأخذ صيغاً من التقنيات الحديثة.
- **المخاطرة (Risk):** والتي تعتبر مخاطرة محسوبة ومقصودة، وتتضمن الرغبة في توفير موارد أساسية لاستثمار فرصة موجودة مع تحمل المسئولية عن الفشل وتكلفته.
- **الاستباقية أو المبادرة (Reactiveness):** وتلك تتصل بالتنفيذ مع العمل في أن تكون الريادة مثمرة.

فعملية الريادة هنا تتضمن جميع الوظائف والأنشطة والأفعال المرتبطة مع إدراك الفرصة وخلق المنظمات التي تستثمرها، وهكذا يمكن تطبيق عملية الريادة في جميع المنظمات بصرف النظر عن الحجم والنوع بدءً من فكرة إنشاء منشأة جديدة وتقييم الفرص والموارد المتاحة، وتنفيذ وإدارة المنشأة حتى نهاية نشاطها وإنشاء منشأة أخرى جديدة بديلة عنها.

وبشكل عام يتضمن مفهوم الريادة كلاً من الفرصة والمخاطرة، فيما تتكون العملية الريادية من كل من التالي:

- الفرصة.
- المخاطرة.
- الابتكار الذي يخلق الفرصة.
- الريادي الذي يدرك الفرصة.
- الموارد التي تستثمر من أجل إنشاء منظمة جديدة أو تطور منشأة قائمة.

وبذلك يعتمد النجاح في بيئة الأعمال التي تتسم في الوقت الراهن على زيادة حدة التنافس العالمي على الريادة والتي تمثل التفكير الاستراتيجي وسلوك اتخاذ المخاطرة الذي ينتج في خلق فرص جديدة للأفراد و/ أو المنشآت، وذلك على شكل مخاطرة في أعمال جديدة. وعليه فإن الريادة بهذا المفهوم تمثل "السلوك المتوجه للحركية واتخاذ المخاطرة

(ISSN: 2537 - 0758)

والابداع والنمو"[٩].

أما عن الوضع في المملكة العربية السعودية فقد كانت المملكة من الدول الرائدة في صناعة ريادة الأعمال، حيث كانت الأسر السعودية تشجع وتدعم أبنائها مادياً للاستثمار في المشروعات الصغيرة، ومعظم منشآت الأعمال العملاقة التي نشاهدها اليوم على أرض الواقع ما هي إلا تجسيداً حيي لتبني الأسر السعودية لمفهوم ريادة الأعمال وتشجيع أبنائها على الدخول في فرص ومغامرات غير مسبوقة ولكنها كانت مجدية وتحققت نتيجة لدعم الأسر السعودية لأبنائها على تبني الفكر الريادي والدخول في مجالات عمل غير مسبوقة.

دور رواد الأعمال:

١- إنشاء أسواق جديدة، وفقاً للمفهوم الحديث للتسويق، السوق هو مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم. وهذا ما يسمى اقتصادياً بالطلب الفعال، فرواد الأعمال هم أناس مبدعون ومنشئون للموارد والفرص، فهم بذلك يخلقون عملاء وبائعين، وهذا ما يجعلهم مختلفين عن رجال الأعمال التقليدين الذين (أي رجال الأعمال) يؤدون الوظائف الإدارية التقليدية مثل التخطيط والتنظيم وتحديد المهام.

٢- اكتشاف مصادر جديدة للمواد. إذ أن رواد الأعمال لا يرضون أبدا بالمصادر التقليدية أو المتاحة للمواد. لذلك ولطبيعتهم الابتكارية، فإنهم يعملون على اكتشاف مصادر جديدة للمواد ليحسنوا من الوضع في منشآتهم في كافة مجال الأعمال، وهم يسعون بشكل مستمر نحو تطوير مصادر جديدة للمواد تتسم بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة.

٣- يحركون الموارد الرأسمالية. فرواد الأعمال هم المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج، مثل الأرض والقوة العاملة ورأس المال. فهم يمزجون عناصر الإنتاج هذه لصناعة منتجات سلعية وخدمات جديدة. ومن المعلوم أن الموارد الرأسمالية تعني وسيلة

---

(9) A Strategic Management & Entrepreneurship, http://media.wiley.com/product_data/excerpt/53/0471230533-1.pdf(2003),p3.

- د. شوقي حسين عبد الله، أصول الإدارة، دار النهضة العربية، (١٩٩٣م)، ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، ص ٤٩.

مباشرة لجلب المال، ومع ذلك فإن الموارد المالية في علم الاقتصاد، تمثل الماكينات والمباني والموار المادية الأخرى المستخدمة في الإنتاج. فرواد الأعمال لديهم الابتكار والثقة في النفس التي تمكنهم من تجميع وتحريك رؤوس الأموال لإنشاء أعمال جديدة أو توسيع أعمال قائمة.

٤- تقديم تكنولوجيا جديدة، صناعات جديدة ومنتجات جديدة. وعلاوة على كونهم مبتكرين وأنهم مستعدون لتحمل المخاطرة المسؤولة، إلا أن رواد الأعمال كذلك يحسنون استغلال الفرص لابتكار أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب مادية واجتماعية ملموسة، لذلك فهم يقدمون أشياء جديدة ومختلفة بعض الشيء عما يقدمه المنافسون. مثل هذه الروح الريادية لدى رواد الأعمال تساهم بقوة في تحديث وازدهار اقتصاديات الدول النامية. وفي كل عام نرى ظهور منتجات وتكنولوجيا جديدة تم تبنيها وتقديمها من قبل رواد الأعمال. وهذه المنتجات والتكنولوجيات تهدف جميعها لإشباع الاحتياجات البشرية بطريقة مناسبة وجميلة.

٥- خلق فرص عمل جديدة، حيث أن أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص فإن ملايين فرص العمل تقدمها المصانع وصناعة الخدمات والشركات الزراعية وبعض الأعمال الصغيرة والمتوسطة. فنجد في المملكة العربية السعودية أن الشركات والمتاجر الكبرى مثل مجموعة بن لادن، أسواق بنده، أسواق العثيم، سلسلة مطاعم هرفي وأخرين، والتي جميعها نشأت كمبادرات من قبل أفراد طموحين ومغامرين، فإنها اليوم تساهم في توظيف الألاف من العاملين سواء الوطنيين والوافدين. وكلما تم إنشاء فكرة رائدة وتحقق لها النجاح فإنها تساهم بدورها في خلق فرص عمل حقيقية وتساهم بلا شك في تقليل نسب البطالة في المجتمع، فخلق فرص عمل ضخمة مثل هذه لها مضاعفات وتأثيرات تسرع من نمو الاقتصاد ككل. فمزيد من الوظائف يعني المزيد من الدخل وهذا يزيد الطلب على البضائع والخدمات وبالتالي يزيد الإنتاج. وبالتالي يزيد الطلب على الوظائف مرة أخرى وهكذا..

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: مفهوم منظمات الأعمال:

تعرف منظمات الأعمال على أنها "كيان اجتماعي، يختص بإنتاج السلع أو الخدمات اللازمة لإشباع حاجات الأفراد والجماعات ورغباتهم بهدف تحقيق الربح"[١٠].

كما يمكن تحديد الإطار العام لمنظمة الأعمال[١١] على أنها وحدة اقتصادية تضم أكثر من شخص، وتستخدم موارد وعناصر الإنتاج لتحويلها إلى مخرجات وذلك عن طريق قيامها بأنشطة وتفاعلات، وبهدف إشباع حاجات ورغبات المجتمع. وهذا يتم خلال عملية إنتاج وتوزيع المخرجات التي تكون على هيئة سلع أو خدمات ومقابل هذا تحصل المنظمة على إيرادات تغطي تكاليفها وتجني من ورائها ضمان بقاءها ونموها وازدهارها في عالم الأعمال.

ومن أهم دوافع إنشاء منظمات الأعمال:

- **تحقيق الاستقلالية:** بحيث يصبح المستثمر سيد نفسه ويكون هو المتحكم الأول والأخير.
- **الإنجاز:** حيث يهدف المستثمر إلى إشباع رغبته في إنجاز أو ابتكار شيء جديد يمتلكه بشكل خاص ويكون ذو مردود اقتصادي مجدي.
- **تحقيق الدخل:** ويعتبر من أهم العوامل للدخول إلى مجال الأعمال.
- **المركز الاجتماعي:** بما أن المنظمات تخلق مركز مالي وقيادي للمستثمر، فيترتب على ذلك إعطاء أصحابها مراكز اجتماعية مرموقة.
- **البقاء:** وهنا بهدف تخليد الأسماء، وتقدير المؤسسين أيضاً.

مسؤوليات منظمات الأعمال:

تندرج العديد من المسؤوليات تحت منظمات الأعمال، حيث لم تعد المنظمات تقصر مسؤولياتها علي الإنتاج والتوزيع والربح، بل تجاوزت إلى مسؤوليات اجتماعية وبيئية وغيرها، والفقرات التالية تصف بشكل موجز عن أهم مسؤوليات منظمات الأعمال في الواقع المعاصر.

---

(10) www.kau.edu.sa/Getfile.aspx .

(١١) د. محفوظ جوده وآخرون، منظمات الأعمال– المفاهيم والوظائف، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ١٧.

تقسم مسؤوليات منظمات الأعمال إلى:

- المسؤولية الاقتصادية.
- المسؤولية القانونية.
- المسؤولية الاجتماعية.
- المسؤولية البيئية.

- **المسؤولية الاقتصادية:**

الجانب الاقتصادي العام للمنظمة يتمحور في الإنتاج والتوزيع وتحقيق الأرباح، ولكن في المقابل فعلى منظمات الأعمال المسؤولية التامة في المحافظة على موارد وثروات ومقدرات المجتمع المختلفة. أن هذه المسؤولية تقتضي ايضاً أنه يتحتم على منظمات الأعمال ضرورة المحافظة على الثروات الوطنية واستدامتها والمحافظة عليها للأجيال المستقبلية. كما أنه لا يخفى أن على منظمات الأعمال مسؤولية اقتصادية أخرى تتمثل في الكفاءة في توزيع إنتاج السلع والخدمات والفاعلية في توزيعها.

- **المسؤولية القانونية:**

تتمثل المسؤولية القانونية لمنظمات الأعمال بحتمية التقيد بالتشريعات والالتزام بالقوانين والأنظمة التي تسنها الدولة التي تعمل المنظمة على أراضيها بها أو تلك التي توافق عليها أو تلزم بها الدولة، هذا بالإضافة إلى الوفاء بالالتزامات نحو جميع أصحاب العلاقة مثل العملاء والمساهمين والملاك والموردين، وكذلك الالتزام بالعقود المبرمة مع جميع من يتعامل مع المنظمة سواء اتخذت المنظمة شكل المؤسسة الفردية أو شركة أشخاص أو أي صيغة من صيغ شركات الأموال.

- **المسؤولية الاجتماعية:**

تتمثل المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بذلك الدور الذي يتعين عليها أن تتبناه والذي يعني بضرورة إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، و لعل أفضل مثال علي ذلك هو ضرورة تبني منظمات الأعمال لسياسات واستراتيجيات واتخاذ إجراءات وتطبيق ممارسات من شأنها التعامل مع مشاكل البطالة وارتفاع معدلات التضخم، و الحد من تفشي الغش التجاري سواء في المنتجات أو العمليات الإنتاجية، أن ممارسة هذا الدور يحتم علي منظمات الأعمال التعاون مع بعضها البعض أو مع المنظمات الحكومية

(ISSN: 2537 - 0758)

بهدف إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات المجتمعية. كما يترتب علي تلك المسؤولية ضرورة التكافل والتعاون بين منظمات الأعمال فيما بينها، وكذلك مساعدة المنظمات الحكومية والدولية من أجل المساهمة في الارتقاء بالمستوي المعيشي للأفراد.

- **المسؤولية البيئية**[١٢]:

تعتبر مسؤولية منظمات الأعمال تجاه البيئة من أخطر المسؤوليات وذلك بسبب ما يترتب علي الإنتاج الصناعي عادة من استخدام المبيدات الضارة وانتاج المنتجات الصناعية عالية الخطورة وغيرها من الممارسات المتعددة التي قد تنتج عنها أضرار بالبيئة أو الكائنات الحية التي توجد فيها. وعليه، ينبغي علي جميع منظمات الأعمال بذل جميع الجهود الممكنة وتحمل كامل المسئولية لحماية البيئة وعدم الإضرار بالحياة العامة على سطح كوكب الأرض.

المبحث الثاني

التصور للنموذج العملي المقترح لتحقيق مساهمة منظمات الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال

يهدف البحث المقدم إلى تقديم تصور مقترح لكيفية المساهمة الفعلية والعملية من قبل منظمات الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال والنتائج الإيجابية المتعددة التي قد تترتب على تلك المساهمات.

تم بناء هذا النموذج المقترح على أساس أن هنالك ثلاثة أطراف رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يمكن أن ينتج عن هذا التفاعل الآلية المناسبة لتحقيق الازدهار لصناعة ريادة الأعمال، وتتمثل هذه الأطراف الثلاثة فيما يلي:

١. الدولة.
٢. منظمات الأعمال (القطاع الاقتصادي).
٣. المجتمع.

---

(12) www.kau.edu.sa/Getfile.aspx.

- Haidar, J.I., 2012. "Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth," Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), pages 285–307, September

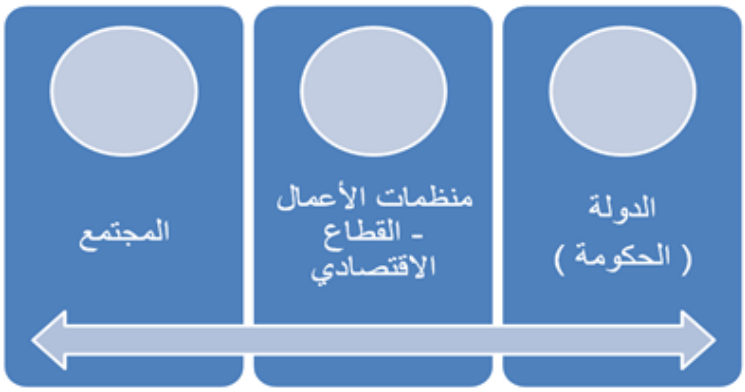

شكل رقم (١)

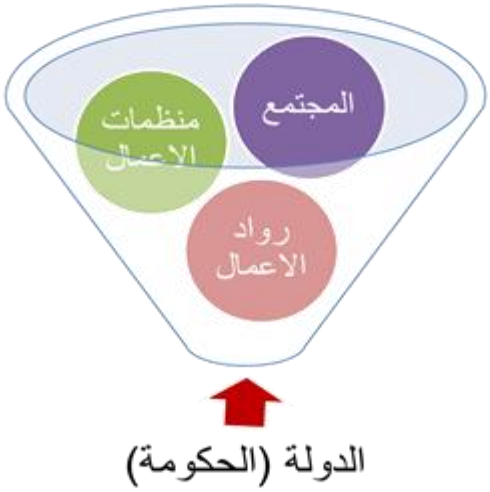

شكل رقم (٢)

أولاً: دور الدولة:

تتمثل الدولة في المؤسسات والهيئات والوزارات والمصالح الحكومية المختلفة، ويتجسد دور الدولة في ضرورة سن تشريعات ولوائح وأنظمة تلزم منظمات الأعمال بدعم صناعة ريادة الأعمال عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي وذلك عن طريق ضرورة تخصيص جزء من الأرباح التي تحققها تلك المنشآت لدعم صناعة ريادة الأعمال وذلك تحقيقاً لأهداف المسئولية الاجتماعية التي يتعين على منشآت الأعمال تبنيها من ضمن أهدافها الرئيسية.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: **دور منظمات الأعمال** (**قطاع الأعمال**):

يتبلور الدور المستهدف لمنظمات الأعمال ضمن هذا النموذج المقترح في احتضان منظمات الأعمال لصناعة ريادة الأعمال من خلال تبني إحدى السيناريوهات التالية:

١- **السيناريو الأول: (تخصيص جزء من الأرباح لدعم ريادة الأعمال فقط)**: وفقاً لهذا السيناريو ينحصر مسؤولية منظمات الأعمال في استقطاع جزء من أرباحها أو عائداتها المالية وتقوم بمنحه لأحد مصادر التمويل التي تعتمدها الدولة لدعم صناعة ريادة الأعمال مثل بنك التسليف والادخار أو صندوق المئوية أو أي صندوق تمويلي آخر يخضع لإشراف ورقابة الدولة، إن هذه المساهمة المحدودة تتجسد في توفير دعم مالي موجه إلى الأوعية التي تحددها الدولة بحيث يتم تقديمها والتأكد من الوفاء بها عندما تقدم منظمات الاعمال في نهاية كل سنة مالية مع تقرير الزكاة والدخل للجهات المختصة. وينتهي بذلك دور مسئولية منظمات الأعمال عند هذا الحد من المساهمة في صناعة ريادة الأعمال.

٢- **السيناريو الثاني: يقتضي هذا السيناريو قيام** منظمات الأعمال بدعم ريادة الأعمال **من خلال تخصيص بعض الأوقاف** التي يكون من بين استخدامات إيراداتها دعم صناعة ريادة الأعمال سواء مادياً أو معنوياً[١٣]. أي انه وفقاً لهذا السيناريو تقوم منظمات الأعمال بتخصيص جزء من عائداتها للأوقاف كمصدر من مصادر تمويل صناعة ريادة الأعمال. ومن المعلوم أن هناك جهات حكومية معتمدة تتولى مسؤولية الإشراف على جميع الأوقاف الخيرية بالمملكة سواء بوضع القواعد المتعلقة بإدارتها، واستغلالها، وتحصيل غلاتها، وصرفها، وذلك كله مع عدم الإخلال بشروط الواقفين وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن النظام في المملكة العربية السعودية قد خول مجالس الأوقاف الفرعية بالمناطق عملية الإشراف علي الأوقاف الخيرية الواقعة بمنطقة كل مجلس فرعي. ووفقاً لهذا السيناريو لن يكون هناك أي احتضان من قبل منظمات الأعمال لرواد الأعمال ولا يشتمل الدور على يتبنى

[١٣] وكما هو معلوم فإن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ومجلس الأوقاف الأعلى هما الجهتين المخولتين نظاماً بالإشراف علي جميع الأوقاف الخيرية بالمملكة.

قضايا رواد الأعمال بشكل مباشر، وإنما يقتصر دور منظمات الأعمال في هذه الحالة على تخصيص جزء من ريع هذه الاوقاف لدعم صناعة ريادة الأعمال عن طريق تقديم دعم مالي مباشر أو عن طريق دعم المؤسسات الأكاديمية والعلمية وبيوت الخبرة التي تقوم بتقديم دعم مادي أو معنوي لرواد الأعمال، ولن يكون لمنظمات الأعمال وفقاً لهذا السيناريو الحق في توجيه نشاط رواد الأعمال، وإنما يقتصر دورها في تقديم الدعم المالي عن طريق ما يخصص لها من ريع الوقف بناء على توصية المشرف على الوقف وتزكية الجهات المسؤولة عن دعم صناعة ريادة الأعمال.

٣- **السيناريو الثالث: الدعم والاحتضان الكامل من قبل منظمات الأعمال لرواد الأعمال:** في ظل هذا السيناريو يمتد دعم منظمات الأعمال لرواد الأعمال من **خلال ثلاث مراحل أساسية، وذلك على النحو التالي:**

- **المرحلة الأولي:** مرحلة إنشاء مشروع ريادة الأعمال:

ويتلخص الدعم في هذه المرحلة في جمع أو توفير الدعم لمشاريع رواد الأعمال من خلال تخصيص جزء من الارباح كما اسلفنا لدعم رواد الأعمال واحتضان مشاريع رواد الأعمال، ويتحقق ذلك عن طريق إنشاء مراكز أو حاضنات لدعم ريادة الأعمال في مقار الشركات الكبرى التي تتواجد على أرض المملكة العربية السعودية. أو في مراكز حاضنات أو مراكز خاصة تتم اقامتها تحت اشراف مباشر من قبل منظمات الأعمال

- **المرحلة الثانية:** نشأة مشروع ريادة الأعمال وانطلاق نشاطه:

ويتلخص الدعم في هذه المرحلة في تقديم الاستشارات الإدارية والاقتصادية لرواد الأعمال، مع ضرورة توفير البرامج التدريبية، وتقديم مواصفات نوعية، و وضع الخطط الإنتاجية والمواصفات والمعايير، وتقديم المواد الخام كلما أمكن ذلك، كما يمكن لمنظمات الأعمال الإشراف على الإنتاج وكذلك اقتراح طرق ملائمة لحفظ المنتجات وتسويقها ونقلها وتسليمها للعملاء المستفيدين، مع اقتراح استراتيجيات مثلى بالشكل الذي يتواءم مع احتياجات المنشأة الكبرى ويحقق مصلحة مشروع ريادة الأعمال، وذلك على غرار ما يحدث تحت مظلة مفهوم الامتياز التجاري.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة ما بعد نجاح المشروع واعتماده على نفسه:

(ISSN: 2537 - 0758)

عندما ينجح مشروع ريادة الأعمال ويصبح مستقلاً وبإمكانه الاعتماد على نفسه في التشغيل والإدارة والتسويق وذلك بعدما تكون المنشأة الكبرى قد ساهمت بشكل رئيس في تنمية مشروع ريادة الأعمال وزيادة فرصه في النجاح وتحقيق الربح، ومن خلال هذا المنطلق تتنامي أرباح مشروع رواد الأعمال مما يجعلهم يقفون علي أرض صلبة قوية، وتكون الفرصة مهيأة للمشروع في الاستمرار وتحسين جودة المنتج وتحقيق عوائد مالية تمكنه من تغطية تكاليفه المختلفة، وتساهم في تحقيق أرباح تمكنه من البقاء والنمو. عندئذ يكون أمام مشروع ريادة الأعـمال (المنشأة المحتضنة من قبل منظمات الأعمال) أحد الخيارات التالية:

١- **استمرار المنشأة الصغيرة** في تزويد المنشآت الكبرى بمنتجاتها كشريك استراتيجي مرتبط بوجود المنشآت الكبرى كحاضنات لمنتجاتها.

٢- أن تقبل المنشأة المحتضنة **بدخولها كشريك** مع منظمات الأعمال التي احتضنتها من خلال ضم المشروع لنشاط الشركة الحاضنة مقابل الدخول كشريك في رأس مال الشركة الداعمة وتملك حصة تساوي القيمة العادلة للمشروع الريادي والذي يتم تقييمه بشكل عادل من قبل جهات مختصة ومحايدة على أساس القيمة السوقية له وقت الاندماج مع الشركة الكبرى.

٣- أن تقوم المنشأة المحتضنة **ببيع كامل المشروع** إلي منظمات الأعمال الحاضنة بقيمة عادلة على أساس سعر السوق والذي يتم تحديده من قبل جهة مالية متخصصة محايدة، وهنا تنتهي دورة حياة مشروع ريادة الأعمال (المنشأة الصغرى)، إلا إذا كانت تريد أن تخوض غمار تجربة جديدة مع مشروع أعمال جديد. ويكون أمام رائد الأعمال الاختيار بين صرف النظر على الدخول في مغامرات تجارية والتمتع باستخدام الإيراد الذي جناه من بيع مشروعه للشركة الحاضنة، كما أن رائد الأعمال قد يحبذ أن يغامر من جديد، وذلك من خلال تبني فكرة مشروع ريادي جديد مما يعني أن يتكرر هذا السيناريو من جديد مرة أخرى.

والشكل التالي يوضح تلك السيناريوهات:

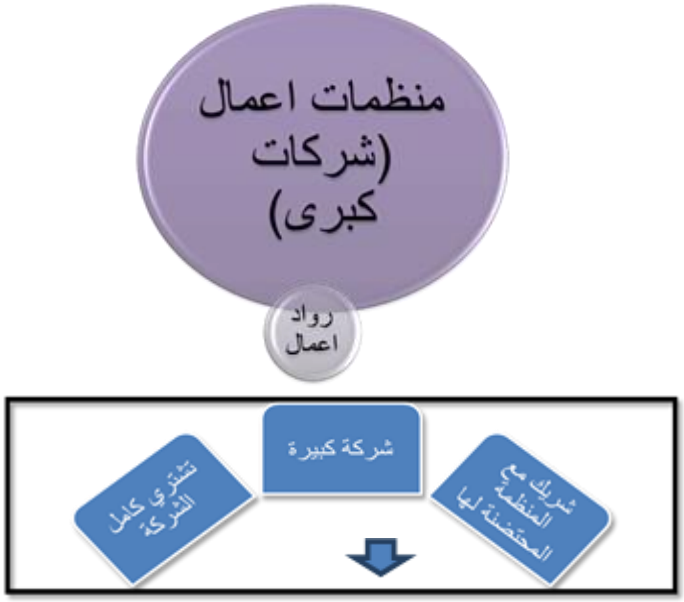

شكل رقم (٣)

الشركة الكبيرة يقصد بها أن شركة رائد الأعمال الصغيرة تتحول إلي شركة مستقلة تعمل باستقلال.

أو تتحول إلي شريك متضامن مع منظمة الأعمال (اندماج جزئي).

أو تبيع كامل ممتلكاتها إلى الشركة المحتضنة لها منذ البداية (اندماج كامل).

والجدول التالي يوضح حجم المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية[١٤].

[١٤] أ. عبد الرحمن بن محمد الزومان "النقاط الحرجة ومخاطر التعثر في المشروعات الصغرى" ورشة عمل بالتعاون مع مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة– لجنة تطوير الأعمال بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ٢٠١٤/٥/١٨م.

(ISSN: 2537 - 0758)

المشروعات	العدد	حجم التعامل بالريال	مقدار عدد المنشآت إلى حجم المنشآت	ملاحظات
مشروعات كبيرة	٢٢٠٠ منشأة	١٠٠ مليون ريال	١% من عدد المنشآت	
مشروعات متوسطة	٨٢٠٠ منشأة	٣٠– ١٠٠ مليون ريال	٣% من عدد المنشآت	
مشروعات صغيرة	٢٤٠٠٠ منشأة	١٠–٣٠ مليون ريال	٩% من حجم المنشآت	
مشروعات متناهية الصغر	٢٤٥٠٠٠ منشأة	أقل من ١٠ مليون ريال	٨٧% من حجم المنشآت	

ثالثًا: **العوائد المختلفة التي يمكن أن تعود على المجتمع من مساهمة منظمات الأعمال في دعم ريادة الأعمال**:

مما لا شك فيه أن المجتمع بكل فئاته سيكون من أهم المستفيدين من مساهمة منظمات الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال، لأنه يترتب على تلك المساهمات الإيجابية من قبل منشآت الأعمال الكبرى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع ككل، **والتي يمكن إيجازها فيما يلي:**

١– تقليل نسب البطالة التي تعاني منها معظم المجتمعات العربية.

٢– تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية متى ما تم استغلال الفرص استغلالاً جيداً ومناسباً.

٣– تنوع مصادر الدخل بالنسبة لأفراد المجتمع.

٤– تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع وخاصة رواد الأعمال.

٥– تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد الكبير على صناعة النفط باعتبارها المصدر الرئيسي للاقتصاد الوطني السعودي.

ويمكن هنا عرض بعض المجالات التي يمكن لمنظمات الأعمال أن تقدمها كمساهمة منها في تطوير صناعة ريادة الأعمال:

- **المحور التعليمي:** يمكن لمنظمات الأعمال أن تتبني مجموعات متنوعة من الشباب وإدراجهم في برامج تدريبية متنوعة كلاً حسب مستواه التعليمي واتجاهاته المهنية أو الحرفية، على أن يتم تدريبهم وتطوير مهاراتهم واستخدامهم وتوظيفهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما يمكن لمنظمات الأعمال الكبرى توفير الفرص المختلفة الموجهة لدعم الأسر المنتجة مما يحافظ على استمرار بعض الحرف والصناعات التقليدية، ويساهم في تحقيق الاستقلال المالي لهذه الأسر، ولعل ذلك يساهم في إيجاد فرص وظيفية مناسبة للأشخاص المنتمون لإشراف القطاع الخيري، وكذلك يقلل من اعتماد تلك الأسر على الدعم المادي المقدم من المؤسسات الخيرية مما يوفر لهم فرص وظيفية في مختلف المجالات، هذا علاوة على أن تبني ودعم بعض البرامج التدريبية قد يساهم في توفير فرص وظيفية لفئة الشباب أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود عليهم بالفائدة.

دعم دراسات الجدوى للمشروعات سواء قبل بداية المشروع وأثناء المشروع الصغير متمثلاً في مرحلة تقديم الدعم والتوجيه، وكذلك في مرحلة ما بعد تنفيذ المشروع متمثلاً في التقييم اللاحق " كل تلك المراحل يمكن أن تقوم بها منظمات الأعمال ".

المساهمة في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة سواء عن طريق شراؤها لعناصر انتاجية من قبل منظمات الأعمال الكبرى، أو عرضها في المحال التي تمتلكها منشآت الأعمال أو المتاجر الكبرى.

تقديم الدعم الفني والخبرات المتنوعة للمشاريع الصغرى مما يساهم في ضمان جودة تلك المنتجات التي تنتجها المشروعات الصغرى.

تقديم الدعم من خلال قيام منظمات الأعمال بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغرى بأن تدخل ضمن سلسلة الموردين للمواد الأولية أو النصف مصنعة التي تعتمد عليها المنشآت الكبرى في إنتاج منتجاتها النهائية. كما هي الحال عندما تقوم شركة صناعة سيارات كبرى بالاعتماد على الشركات الصغرى لتزويدها ببعض المكونات التي تدخل فص صناعة السيارات التي تنتجها المنشأة الكبرى مثل (الإطارات، الزجاج، المقاعد، الاكسسوارات، وغير ذلك. أو الاستعانة بالورش الصغرى من قبل المنشآت الكبرى لتقديم بعض الخدمات لخدمة الصيانة مثلاً.

(ISSN: 2537 - 0758)

مشاركة المشروعات الصغيرة (مشروع أثاث صغير أو ورشة صيانة سيارات صغيرة يمكن اشراكها في عمليات صيانة السيارات للوكالات الكبرى) في تشكيلة المعارض المقامة لهذا الغرض.

تقديم التدريب المتنوع لرواد الأعمال مما يساعدهم على النجاح في إدارة مشروعاتهم الصغيرة.

التفاوض مع مؤسسات الاقراض والتمويل على تقديم القروض التمويلية بأسعار منخفضة. وهذا ما يطلق عليه "المفهوم الشبكي للشراكة المجتمعية".

المساهمة في إقامة المعارض والأسواق وتمكين رواد الأعمال من المشاركة فيها من خلال عرض منتجاتهم في هذه المعارض والأسواق.

القيام بإجراء بعض الدراسات والبحوث المختلفة التي تساعد رواد الأعمال على اختيار النشاط الذي يبدأون منه أو المهن التي يمكن أن يمتهنونها.

الخاتمة

إن دعم مشاريع ريادة الأعمال وزيادة عدد المبادرين فيها تمثل عملية متكاملة ولا يمكن التركيز منها على جانب الإعداد والرعاية فحسب،. وإنما يجب النظر إليها كجهود مشتركة ومسؤولية يتعين على عدد من القطاعات العمل معاً من أجل دعمها وتحملها دون حدوث ازدواج أو تداخل في الواجبات أو المسئوليات أو الأدوار. كما أن سبل ووسائل التنويع في الدعم لصناعة ريادة الأعمال في كل المراحل وتنويع المخرجات حسب الأولويات المطلوبة للاقتصاد لابد أن يستمر، فالجهود في هذا الخصوص يجب أن تتوجه إلى التكامل، كما يجب ألا ننسى الجوانب الأخرى التي تعزز البيئة والمناخ المناسب والمشجع لظهور ونمو المشاريع، مثل السيطرة على التكاليف الإيجارية وتطوير البنية التحتية ونظم المواصلات والقوانين التنظيمية وتسهيل الإجراءات ودعم الاتصال المعلوماتي التكنولوجي وتوفير الأمان ومكافحة الفساد.

ولعل الورقة البحثية المقدمة تعتبر محاولة من قبل الباحث تسعى إلى اقتراح نموذج عملي يجسد الأدوار التي يمكن لمنظمات الأعمال الكبرى أن تتبناها بشكل كلي أو جزئي من أجل المساهمة في دعم وتطوير صناعة ريادة الأعمال في المملكة.

ولقد حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نبرز الدور المأمول من كل من الدولة ومنشآت قطاع الأعمال نحو المساهمة الفاعلة في الدعم المنشود لصناعة ريادة الأعمال.

فدور الدولة يتجسد في تقديم الدعم المادي وكذلك سن التشريعات والأنظمة التي تلزم منظمات الأعمال باقتطاع وتخصيص جزء من أرباحها لمساندة منشآت ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تبنيها لأهداف المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

وإن كان هذا الاقتطاع الجبري من منظمات الأعمال هو في مفهومه " نوع من الضرائب " عند الدول الغربية، إلا أنه يمكن أن ينظر إليع من مفهوم إسلامي على أنه تجسيد حي لمبدأ التكافل الاجتماعي والتعاون من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار الأمني.

ووفقاً للنموذج المقترح فإن الدور المناط بمنظمات الأعمال يمكن أن يتم من خلال تبني أحد أو كل السيناريوهات الثلاثة التالية:

السيناريو الأول: الاكتفاء بمجرد الاقتطاع أو تخصيص جزء من الأرباح لدعم صناعة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث يتم منح هذا الجزء المقتطع لأحد مصادر التمويل المعتمدة لدى الدولة.

السيناريو الثاني: قيام منظمات الأعمال بدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر عن طريق تخصيص جزء من إيراداتها لأنشطة الأوقاف، والدور هنا يتوقف عند حد تقديم الدعم من خلال هذا الوقف.

السيناريو الثالث: قيام منظمات الأعمال بالاحتضان وتقديم الدعم الكامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أو حتى المتناهية الصغر، **ويتخذ ذلك أحد الأشكال التالية:**

١- تقديم الدعم أثناء مرحلة التأسيس أو أنشاء المشروع، وذلك من خلال قيام منظمات الأعمال بإنشاء مراكز أو حاضنات أعمال لدعم صناعة ريادة الأعمال في مقار الشركات الكبرى أو في مراكز أو حاضنات متخصصة.

٢- تقديم الدعم أثناء مرحلة البدء في المشروع والانطلاق في نشاطه (سواء تجريبي أو فعلي)، وهنا تقوم منظمة الأعمال الكبرى بتقديم كل ما من شأنه أن يحقق النجاح

(ISSN: 2537 - 0758)

للمشروع المحتضن سواء عن طريق تقديم الاستشارات الإدارية والاقتصادية أو القانونية، وتوفير البرامج التدريبية المخصصة لتطوير كفاءة وخبرة العاملين في المشاريع الريادية والصغرى.

٣- استمرار الدعم في مرحلة ما بعد الانطلاق واعتماد المشروع على نفسه، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لرائد الأعمال في أن يختار ما بين:

أ- الاستمرار في تقديم منتجاتها إلى المنشآت الكبرى (منظمات الأعمال).

ب- دخول المنشأة الصغرى كشريك مع المنشأة الكبرى من خلال تقييم رأس مال المشروع الريادي، ومنح صاحبه حصة في رأسمال الشركة الكبرى بناء على تقييم عادل من قبل جهة محايدة تكون متخصصة في التقييم والتثمين. أو شراء منتجات المشروع الريادي بسعر عادل " السعر السوقي " (اندماج جزئي).

ج- أن تقوم منظمات الأعمال بشراء كامل المشروع المحتضن من المنشأة الصغيرة أو المتوسطة بسعر عادل (اندماج كامل). وفي هذه الحالة يصبح بإمكان رائد الأعمال أن يتبني مشروعاً جديداً ويبدأ بمغامرة جديدة أو يكتفي بالاستمتاع بالإيرادات التي حصل عليها من بيع مشروعه الريادي للشركة الكبرى.

وهكذا يمكن لجميع الجهات المهنية أن تساهم في الحفاظ علي استمرارية وديمومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر علي أرض المملكة العربية السعودية.

إن النموذج المقترح من قبل الباحث ينبثق من نظرية المسئولية الاجتماعية للمنشآت الكبرى تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة (صناعة ريادة الأعمال) ويستند إلى مفهوم التكافل الاجتماعي الذي حض عليه ديننا الاسلامي الحنيف: ويمكن إجمال هذا المبدأ في أنه يتعين على كل منظمة أعمال كبرى أن تتعامل مع جميع الأطراف من: مساهمين، مستثمرين، موظفين، عملاء، موردين، وكذلك المجتمع الذي تعمل في وسطه والبيئة بشكل مسؤول مبني على أسس أخلاقية ومبادئ العدل والشفافية بما يحقق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، وبالشكل الذي يحقق النمو ويحافظ على الحقوق ويضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

التوصيات

١- بناء أطر تضمن تحقيق التعاون والتكافل بين كافة الأطراف ذات العلاقة بما يضمن تحقق استدامة التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢- سن التشريعات والأنظمة وتوجيه الأنشطة الدعوية والتوعية بحيث يتم توظيف الأوقاف كمصدر من مصادر تمويل صناعة ريادة الأعمال.
٣- تضافر كافة الجهود من أجل إنشاء مصارف إسلامية تعمل على دعم صناعة ريادة الأعمال من خلال تقديم التمويل اللازم لها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.
٤- حث أصحاب منشآت الأعمال الكبرى وكبار التجار على إقامة مشاريع وقفية تعود بالعائد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتوفير استمرارية الدعم المستمر المحلي.
٥- العمل على إنشاء مجلس على مستوى دول الخليج العربي لدعم صناعة ريادة الأعمال مما يساهم في تأصيل هذه الصناعة وزيادة روافدها لدى شعوب المجلس.
٦- قيام الجامعات والمعاهد الأكاديمية والعلمية وكافة الجمعيات المتخصصة إجراء بحوث علمية نظرية أو تطبيقية تساهم في تطوير صناعة ريادة الأعمال، وحث طلبة الدراسات العليا على تبني هذا الموضوع كمادة أو موضوع للرسائل العلمية
٧- سن قوانين تتضمن فرض نسبة مئوية غير الزكاة الواجبة على كل الشركات المحلية والخارجية ولاسيما البنوك لدعم الأنشطة الضرورية لصناعة ريادة الأعمال وخدمة مؤسسات المجتمع المدني.
٨- إلزام وسائل الإعلام المختلفة، وخاصة تلك المؤسسات الإعلامية الخاصة واسعة الانتشار على تصميم حملات إعلامية توعوية موجهة نحو المهتمين تحثهم علي المساهمة في دعم صناعة ريادة الأعمال من خلال الوسائل والسبل المتعددة التي تم التطرق لها في ثنايا هذه الورقة العلمية عن ريادة الأعمال ودورها الاقتصادي المؤثر في المجتمع أسوة بما هو حاصل في الدول المتقدمة في كل وسائل الاعلام.
٩- تشجيع الاستمرار في تقديم الدعم اللامحدود من قبل منظمات الأعمال والحكومات لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال سواء القائمة أو المستحدثة مستقبلاً.
١٠- إلزام جميع منشآت الأعمال بتبني أهداف المسؤولية الاجتماعية ضمن أهدافها الرئيسية، واعتماد هذا الالتزام كمعيار عند تصنيف هذه المنشآت لدعوتها للتقدم للمنافسات العامة التي تطرحها أجهزة الدولة المختلفة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(ISSN: 2537 - 0758)

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١) د. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري وآخرون "ريادة الأعمال" الرياض. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٢) د. إيثار عبد الهادي الفيحان وآخرون "دور المنظمات الريادية في تحقيق المسئولية الاجتماعية" مداخلات الملتقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نوفمبر ٢٠١١.

٣) د. شوقي حسين عبد الله، أصول الإدارة، دار النهضة العربية، (١٩٩٣م)، ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة،.

٤) عبد الرحمن بن محمد الزومان "النقاط الحرجة ومخاطر التعثر في المشروعات الصغرى" ورشة عمل بالتعاون مع مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة- لجنة تطوير الأعمال بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ٢٠١٤/٥/١٨م.

٥) د. محفوظ جوده وآخرون، منظمات الأعمال- المفاهيم والوظائف، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٦) د. نبيل محمد شلبي "ريادة الأعمال– حلمك الكبير في مشروعك الصغير" صادر عن مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، مجلة الأهرام للكمبيوتر والأنترنت والاتصالات، ٢٠١٣.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1) Busenitz, L. and Barney, J. (1997) "Differences between entrepreneurs and managers in large organizations", Journal of Business Venturing, vol 12, 1997.
2) Haidar, J.I., 2012. "Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth," Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), September.
3) Jose Dornelas, Sergio Postigo, Dante Martineli, Dwbbie Setuai, "Corporate Entrepreneurship: The case of Brazil &Argentina.
4) Manuel Eduardo, "e– Entrepreneurship", Munich personal RePEe Archive, 2009.

ثالثاً: مواقع الأنترنت weep sit:

- www.kau.edu.sa/Getfile.aspx.
- www.kau.edu.sa/Getfile.aspx

(ISSN: 2537 - 0758)

- A Strategic Management & Entrepreneurship, http://media.wiley.com/product_data/excerpt/53/0471230533-1.pdf(2003),p3.
- www.icesi.edu.co/ciela/anteriores/papers/emcor/2.pdf,2003, p2.
- http://home.hio.no/~araki/arabase/ibn/oldkh/araki_ibn_terminology.pdf.